المبحث الرابع: القروض العامة والإصدار النقدي

سيتم في هذا المبحث دراسة الإيرادات غير العادية، أي التي تلجأ اليها الدولة في ظروف استثنائية، والتي تشمل:

- القروض العامة.
- الاصدار النقدي.

المطلب الأول: القروض العامة

تعتبر القروض العامة من أهم المصادر الأساسية للدولة حيث تلجأ إليها الدولة وذلك عندما لا تكون المصادر الأخرى غير كافية لتغطية نفقاتها.

الفرع الأول: مفهوم القرض العام

القرض العام هو مبلغ من المال تحصل عليه الدولة عن طريق الالتجاء إلى الجمهور أو المصارف أو غيرها من المؤسسات المالية، مع التعهد برد المبلغ المقترض ودفع الفوائد طوال مدة القرض وفقا لشروطه، كما يعرف أيضا بأنه مبلغ نقدي تستدينه الدولة أو إحدى هيئاتها العامة من الأشخاص أو البنوك أو غيرها من المؤسسات المالية سواء كانت محلية أو دولية مع الالتزام برد قيمته ودفع فوائد عنه طيلة فترة القرض متضمنا شروطا تتعلق بتحديد مبلغ القرض وفائدته وكيفية تسديده استنادا لموافقة تشريعية.

الفرع الثاني: أنواع القروض

تنقسم القروض إلى ثلاثة أنواع رئيسية وهي:

- أنواع القروض من حيث المصدر؛
- أنواع القروض من حيث المكتتب؛
- أنواع القروض من حيث المدة.

أولا: أنواع القروض من حيث المصدر: في هذه الحالة يمكن التميز بين نوعين من القروض:

أ. **قروض عامة داخلية:** هي تلك القروض التي تتحصل عليها الدولة من المؤسسات والأفراد التي تقيم داخل الحدود السياسية للدولة و ذلك بغض النظر عن جنسية المقرض سواء كان أجنبيا أو وطنيا.

ب. **قروض عامة خارجية:** حيث أن الدولة تلجأ إلى الاقتراض من الخارج عند عدم كفاية مدخراتها الداخلية، حيث يكون المقرض فيها هو عبارة عن أحد الأشخاص الطبيعية أو المعنوية خارج الدولة مثل الرعايا الأجانب، دول، منظمات وهيئات دولية (مثل الصندوق الدولي).

ثانيا: أنواع القروض من حيث المكتتب: تقسم القروض من حيث حرية الاكتتاب إلى قروض اختيارية و قروض إجبارية.

أ. **القروض الاختيارية:** بمعنى يكون للأفراد حرية الاكتتاب في القرض من عدمه حيث أن الأفراد هنا يقومون بالمقارنة بين الفائدة التي يحصلون عليها من خلال القرض وبين فرص الاستثمار الأخرى ومن ثم يقررون الاكتتاب من عدمه، وذلك في ضوء مصلحتهم، و يكون ذلك دون إكراه من السلطة العامة (الدولة).

ب. **القروض الإجبارية:** تلجأ الدولة إلى هذا النوع من القروض عندما تخشى عدم إقدام الأفراد أو الهيئات على الاكتتاب تعتمد أسلوب الإجبار و الضغط، حيث يجبر فيها الأشخاص على الاكتتاب فيها، وما تجدر إليه الإشارة أن هذه القروض تتم عقب الحروب و عندما يفقد الأفراد الثقة في الدولة.

ثالثا: أنواع القروض من حيث المدة: حيث تنقسم القروض لهذا المعيار إلى قروض محددة الأجل، و تسمى أيضا القروض المؤقتة، و أخرى غير محددة الأجل و تسمى بالقروض المؤبدة.

أ. **القروض المؤبدة:** و يقصد بها تلك القروض التي لا تحدد الدولة أجلها للوفاء بها وذلك بشرط أن تلتزم بدفع الفوائد المستحقة عليها طوال فترة و مدة القرض إلى غاية تسديده.

ب. **القروض المؤقتة:** هي تلك القروض التي تكون فيها الدولة ملزمة بردها و ذلك بعد انقضاء مدة معينة أي انتهاء آجال القرض حيث يمكن أن تكون هذه القروض قصيرة الأجل أو متوسطة أو طويلة الأجل.

المطلب الثاني: الإصدار النقدي الجديد

إن من بين المصادر التي تلجأ إليها الدولة لتمويل نفقاتها هي الإصدار النقدي حيث تلجأ لتمويل هذه النفقات بواسطة طبع ما تحتاج إليه من نقود و تستند إلى مالها من سلطة السيادة التي تعطيها الحق لإصدار الأوراق النقدية وإعطائها قوة إبراء الديون، بمعنى أن الدولة تلجأ إلى الإصدار النقدي الجديد لتمويل العجز في موازنتها العامة، حيث أن هذا الأسلوب يتسبب في إحداث التضخم، و توجد عدة مبررات تجعل الدولة تلجأ إلى الإصدار النقدي و من أبرزها:

- الإصدار النقدي يعتبر دافعا على الاستثمار ومشجعا له، لأنه من خلال عملية الإصدار ترتفع الأسعار بسبب ضعف القدرة الشرائية وذلك يؤدي إلى زيادة الأرباح وبالتالي التوسع في الاستثمارات وبروز استثمارات جديدة، كما أن الإصدار النقدي يؤدي إلى توزيع الدخول لأصحاب الدخول الكبيرة بدلا من أصحاب الدخول المنخفضة.
- أما المبرر الآخر الهام هو أنه يعتبر الإصدار النقدي الجديد وسيلة هامة لتمويل الاستثمار العام، فتظهر لنا أهميته لأنه يسمح من تحويل للموارد من أجل تحقيق التنمية لأنه يساعد على الحصول على الوسائل الضرورية لبرنامج التنمية.

وأيضا عندما تستعمل الدولة طريقة التمويل التضخمي فإنها لا تجد نفسها مرغمة إلى استخدامه دائما والاستمرار فيه لأنه هناك العديد من العوامل التي تؤدي إلى وقف هذه العملية و لعل من أبرزها:

- انخفاض سعر الفائدة على زيادة كمية النقود المتداولة يؤدي إلى زيادة الاستثمارات الخاصة.
- إن لزيادة الإنفاق العام تأثير على زيادة الدخول الخاصة والتي تؤدي إلى زيادة الاستهلاك والاستثمار الخاص و ذلك ما يؤدي إلى زيادة الطلب الخاص و يجعل الحكومة مضطرة إلى وقف التمويل بواسطة التضخم.

مما سبق يتبن لنا أن الالتجاء إلى الإصدار النقدي الجديد أمر غير مناسب لتدعيم الإيرادات من أجل تغطية النفقات العامة لأن له آثارا سلبية بسبب حدوث التضخم، حيث ينجم عن هذه الآثار العديد من النتائج السلبية على الاقتصاد، لذلك فاللجوء إلى هذه الطريقة لا بد أن تكون في حدود معينة و في الأوقات المناسبة.